

# شرح جمع الجوامع للشيخ حسن بخاري الدرس 35 - التعادل والتراجح (1) - في 8341-5-11هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. واصلي واسلم على عبد الله رسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. وبعد ايها الاخوة الكرام. فهذا هو المجلس الثالث والخمسون بفضل - [00:00:00](#)

الله تعالى وتوفيقه. في مجالس شرح متن جمع الجوامع في اصول الفقه للامام تاج الدين بن السبكي رحمة الله عليه وهذا المجلس هو ابتداء الكتاب السادس في هذا المتن وهو الذي خصه المصنف رحمة الله للتعادل - [00:00:22](#)

والتراجح كما سماه. هذا الكتاب السادس هو الكتاب ما قبل الاخير في هذا المتن. نسأل الله التمام على خير ويأتي هذا الكتاب عقب انقضاء حديث المصنف رحمة الله تعالى في الكتاب الخامس عن ما سماه بالاستدلال - [00:00:42](#)

وهي الادلة المختلفة فيها. وذلك عقب الانتهاء من اربعة كتب تناولت الادلة المتفق عليها الكتاب السنة اجماع القياس ثم لما اتى خامساً بالاستدلال ناسب هنا ان يأتي بالحديث عن التعادل والترجح. فاعلم رعاك الله - [00:01:02](#)

ان عدداً من الاصوليين كثير كالغزالى في المستشفى والامد في الاحكام. وتبعه اي تبع الغزالى الموفق وابن قدامة ايضاً في الروضة وكذلك ابن الحاجب يقدمون كتاب الاجتهاد والتقليد على كتاب التعارض او - [00:01:22](#)

التعادل والترجح بما كتابان باقيان. او بابان ان شئت ان تسميهما التعارض والترجح والاجتهاد. فمن اصوليين من يقدموا الاجتهاد كمن سميت لك الغزالى الامد ابن الحاجب ابن قدامة ومنهم من يؤخره - [00:01:42](#)

كما صنع المصنف هنا وقدم التعارض والترجح وكل وجهة. اما من قدم المصنف من قدم التعارض والترجح واخر الاجتهاد فالنظر الى ان التعارض والترجح وثيق الصلة بالادلة فناسب ان يلحقها - [00:02:02](#)

وبالتالي فالحديث عنها هو من تمام الحديث عن الادلة لان الادلة قد تتعارض او تعادل حسب ما يأتي بعد قليل ومن اخر كمن سميت لك قبل قليل فالنظر الى انه لن يتم التعادل او معالجة التعارض والتعادل - [00:02:22](#)

بالترجح الا لمجتهده. فقدموا الاجتهاد ببيان ما يتعلق بمسائله وشروطه وصفاته. فهي اذا مسألة كما ترى من قبيل منطقية الترتيب لا غير وهذا الذي فعله المصنف رحمة الله هو الذي درج عليه الامام الرازى في المحسول وكذلك البيضاوى في مختصره و اكثر الحنفى - [00:02:42](#)

هي وبعض الحنابلة يقدمون هذا الباب على الاجتهاد وقد فهمت وجهة كل. هذا الباب يا احبة هو احد ابواب التي اه عليها عماد الفقه في تقرير المسائل في استنباط الاحكام من ادلتها. لاحظ معي ان الشأن في فهم الادلة - [00:03:07](#)

هو شطر صنعة الفقيه. النظر الى الادلة وتطبيق الالة وقواعد الدالة على كتاب الله وسنة رسوله قول الله صلى الله عليه وسلم ثم اعمال ما يتعلق بالادلة الاخر كالقياس الاجماع قول الصحابي الاستحسان الاستصحاب وما الى ذلك - [00:03:27](#)

لكن اعلم ان جزءاً ليس بيسير من خلاف الفقهاء في فقه ابواب المسائل على اختلاف ابوابها يعود الى هذا الباب وذلك لانه قلماً تخلو مسألة من تجاذب الادلة لها. فتجد في المسألة الواحدة - [00:03:47](#)

تجاذب الادلة التي تكتنفها وهذا لا يمكن ان يقاومه الا اطلاع ظليع ونظر مكين من الفقيه لهذا الباب في الاصول وهو معالجة هذه النوعية من تجاذب الادلة للمدلول الواحد او للمسألة الواحدة. فيأتي حديث الاصول - [00:04:07](#)

عن هذا الباب في محله تماماً. بعدها فهمت الأدلة وفهمت الدلالات مهم جداً لك أن تعلم أن هذا وحده لا يكفي بل ثمة مسالك وقواعد مقررة تعلمك وترشدك ما السبيل إذا ما تجادبت الأدلة مسألة واحدة - [00:04:27](#)

هل الجمع هو المقدم أم الترجيح؟ وكيف النسخ ثم إذا عدلت الثالثة فهل هو تخير أو توقف أو تساقط؟ كل ذلك ينبغي يتقرر بأنه مظنة العمل بل هو كثيراً ما يعترض المجتهدين والفقهاء في تقريرهم للمسائل. وانت تجد اماماً - [00:04:47](#)

ابن رشد رحمة الله في بداية المجتهد وهو عادة ما يصدر المسألة عندما يعرض إلى خلاف الفقهاء فيها عادة ما يصدرها بشيء من سبب وقوع الخلاف الفقهي بين الفقهاء في تلك المسألة فإنه كثيراً ما يشير إلى هذا السبب وهو تجاذب الأدلة أو تقابلها - [00:05:07](#) على وجه جعل بعض الفقهاء يميل إلى طرف من الأدلة فيقول به وغيرهم يقول بسواده. ولذلك ان تضرب ما شئت من الأمثلة أريد مثلاً في الموضوع في الصلاة وهي من أكثرها اشتغالاً ونظراً لهذه صفة الموضوع وحكم الترتيب والموالاة بل المضمضة والاستنشاق بين - [00:05:27](#)

الوجوب السنوية. هذه أركان الصلاة وواجباتها في تعدادها في بعض الأفعال في عدها أركاناً أو عدها واجبات. وكذلك الشأن في السهو وكذلك الشأن في المناسك في حكم من نفر من عرفة قبل غروب الشمس ورجع أو لم يرجع أو من ان ادركه صلاة الفجر في - [00:05:47](#)

المزدلفة ولم يقف بها حكم المبيت بمني يوم التروية ليلة عرفة أو المبيت بها لياليها أيام التشريق حكم طواف الوداع وعدد ما شئت من المسائل التي تقررت فيها الأدلة وانت في شأنها احاديث وايات لكن الشأن هو في - [00:06:07](#)

بذلك الأدلة وموقف الفقيه منها. هذا لا يتأتي يا أخوة إلا من هذا الباب. هذه فائدة أجل من الفائدة التي تقرروا عند عامة طلاب العلم بفائدة باب التعارض والترجح وهو دفع الاشكال عن الأدلة. ازالة التعارض اثبات سلامه - [00:06:27](#)

في نصوص الشريعة واحكامها من التناقض. هذا هدف وهو جليل. لكن المعول عند الفقهاء هو الاول الذي ذكرته لك. فإنه يحتاجون تماماً وبالتالي فكما تقدم معنا مارانا ان مكنة الفقيه بالنظر إلى الأدلة تعود إلى تمكنه فيما سبق من - [00:06:47](#)

وعليك ان تضيف اليه هذا الباب ايضاً فإنه جزء لا ينفك عن ترجيح الفقيه للمسائل في أبواب الفقه المختلفة وهي كما قلت لك تأتيك في العبادات والمعاملات والعقود من انكحة وبيوع وطلاق وسائر أبواب الفقه هي كذلك - [00:07:07](#)

هذا باب له الأهمية ثم إنما آخره لأنه لا يتأتي للالصول والفقـيـه ادراكـه وفهمـه وتطبـيقـه الا باـدرـاكـه ما سـبقـ وـبـفهمـ ما سـبقـ. سـيـأـتـيكـ ان من وجـوهـ الجـمـعـ بيـنـ الأـدـلـةـ التـخـصـيـصـ. يـعـنيـ جـعـلـواـ اـحـدـ النـصـيـنـ عـامـاـ يـخـصـ مـنـهـ - [00:07:27](#)

الآخر سـيـأـتـيكـ ان من وجـوهـ الجـمـعـ التـقـيـيدـ اوـ الحـمـلـ عـلـىـ الخـصـوـصـيـةـ بـالـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـيـ اـحـدـ النـصـيـنـ وـعـمـومـ الـآـخـرـيـنـ فـيـ

حقـ الـأـمـةـ كـلـ الـذـيـ ذـكـرـتـهـ لـكـ قـدـ تـقـدـمـتـ اـبـوـابـهـ فـلـوـ قـدـمـوـاـ هـذـاـ الـبـابـ قـبـلـ تـقـرـيرـ تـلـكـ الـمـسـائـلـ مـاـ تـأـتـيـ فـهـمـهـاـ وـلـاـ اـسـتـيـعـابـهـاـ - [00:07:47](#)

تطبـيقـهاـ وـكـذـلـكـ الشـأـنـ فـيـ دـالـلـةـ الـأـمـرـ وـالـعـامـ وـالـنـهـيـ وـسـائـرـ مـاـ تـقـدـمـ مـنـ اـبـوـابـ هـيـ هـيـ مـقـدـمـاتـ حتـىـ يـدـرـكـ كـهـذـاـ الـبـابـ سـاخـتـمـ فـاقـولـ

ـ فـيـ هـذـاـ التـمـهـيدـ اـنـ جـلـالـةـ الـفـقـهـاءـ رـحـمـةـ اللـهـ عـلـيـهـمـ جـلـالـةـ اـقـدـارـهـمـ وـعـلـوـ كـعـبـ اـحـدـهـمـ فـيـ الـفـقـهـ فـيـ الـفـتـيـاـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـسـائـلـ يـعـودـ إـلـىـ

- [00:08:07](#)

تمـكـنـ فـيـ جـمـعـ الـأـدـلـةـ فـيـ حـصـرـهـاـ فـيـ اـسـتـقـرـائـهـاـ فـيـ التـأـلـيفـ بـيـنـهـاـ فـيـ التـأـلـيفـ بـيـنـهـاـ فـيـ تـعـارـضـ مـنـهـاـ فـيـ بـيـدـوـ فـيـ ظـاهـرـهـ كـذـلـكـ وـهـذـاـ بـابـ

ـ اـيـضاـ اـنـماـ يـؤـتـاهـ الرـاسـخـونـ فـيـ الـعـلـمـ. وـكـلـمـاـ اـعـطـيـ اللـهـ طـالـبـ الـعـلـمـ وـالـعـالـمـ فـهـمـاـ - [00:08:32](#)

ـ مـقـامـ وـدـقـةـ وـنـظـرـاـ سـيـديـاـ كانـ اـمـكـنـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ. فـالـمـسـائـلـ اـذـاـ اـعـمـقـ بـكـثـيرـ مـاـ سـيـتـقـرـرـ مـنـ قـوـاـعـدـ هـذـهـ اـرـشـادـاتـ هـيـ اـضـاءـةـ تـضـيـعـ

ـ طـالـبـ الـعـلـمـ وـالـفـقـيـهـ. لـكـ يـبـقـيـ اـنـ مـاـ يـتـعـاطـاهـ الـفـقـيـهـ بـالـنـظـرـ بـعـدـ - [00:08:52](#)

ـ وـادـمـانـ الـتـعـاـمـلـ مـعـ الـأـدـلـةـ هـوـ الـمـحـكـ الـحـقـيـقـيـ الـخـبـرـةـ الـوـاسـعـةـ النـظـرـ الـفـسـيـحـ الـتـعـاـمـلـ مـعـ الـأـدـلـةـ سـيـكـسـبـ الـفـقـيـهـ قـدـراـ كـبـيرـاـ مـنـ

ـ اـعـمـالـ النـظـرـ فـيـ جـمـعـ فـيـ التـأـلـيفـ بـيـنـ تـلـكـ النـصـوـصـ. نـعـمـ. بـسـمـ اللـهـ وـالـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ عـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ - [00:09:12](#)

ـ وـعـلـىـ اللـهـ وـصـحـبـهـ وـمـنـ وـالـهـ اللـهـمـ اـغـفـرـ لـنـاـ وـلـشـيـخـنـاـ وـلـلـحـاضـرـنـ وـالـسـامـعـينـ. قـالـ الـاـمـامـ السـبـكـيـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ الـكـتـابـ السـادـسـ فـيـ

ـ التـعـادـلـ وـالـتـرـجـيـحـ. الـكـتـابـ السـادـسـ فـيـ التـعـادـلـ وـالـتـرـاجـيـحـ. التـرـاجـيـحـ جـمـعـ تـرـجـيـحـ - [00:09:35](#)

والتعادل ما هو التساوي تعادل يعني سواه وليس العد لغة هو المساواة. العد هو اعطاء ذي الحق حقه. وقد يكون بالتساوي وقد يكون بالتفاضل فليس مطلق العدل هو المساواة. ففي الدالة هنا اذا قالوا التعادل ارادوا به التساوي. وبعض - 00:09:59

الاصوليين يعنون لهذا الباب بقولهم التعارض والترجح وثمة نقاش يجرؤونه عادة في هذا الموضوع هل هذا الاختلاف في التسمية اختلاف للمسمى او هو اصطلاحات لا غير؟ جمهور الاصوليين يرى انها مترادفة. سمعها تعادلا او تعارضا لا اشكال - 00:10:24

انه لا يمكن ان يتساوى الدليلان الا بعد التعارض. فإذا تعارض ولم يمكن ايجاد مخرج احد الدليلين على الآخر فقد تعادلا يعني تساويا فيجعلون هذا من باب الترافق. ومن الاصوليين من يرى انه - 00:10:46

متغيران وان التعارض هو التمانع او التقابل على سبيل الممانعة بحيث يبيح احد النصين شيئاً ويمنعه الآخر يحيى احد النصين شيئاً ويحرمه الآخر. يثبت مشروعيته وينفيه الآخر. فيقولون التعارض هو المقابلة على سبيل التمانع - 00:11:06

او الممانعة. فالجمهور يرون هذا ترادفا في الاصطلاح وغيرهم قلت لك يرون المفارقة. على ان بعض الاصوليين يتحرجو من استعمال لفظة التعارض لتنزيه الشريعة عن وقوع التعارض الحقيقى بين ادلةها. وسيأتي هذا في اول سطر في الكتاب كما اورده المصنف - 00:11:27

نصوص الشريعة التي وصفها الله بقوله كتاب احكمت اياته. وبقوله تنزيل من حكيم حميد. وبقوله لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً. وامثال هذا من النصوص يرون ان الاليق بالادلة لا ينسب اليها - 00:11:47

تعاروا لكن المسألة اصطلاح ولا مشاحة فيه ولا حرج من التعبير عن ذلك بالتعارض لأنهم يتفقون على ان المراد بالتعارض انما هو ما يقع للمجتهد في نظره وفي فهمه وادراكه والا فننصوص الشريعة احكام واجل. نعم - 00:12:07

يمتنع تعادل القاطعين وكذا الامارتين في نفس الامر على الصحيح. طيب هذه الجملة الاولى التي عادة ما يجعلونها مدخلاً لهذا الباب. وهو انهم اتفقوا على ان التعارض يجوز وقوعه بالنسبة الى المجتهد. ليش نقول اتفقوا - 00:12:26

لان هذا هو الواقع. لماذا يلتجأون الى هذا؟ لانه واقع واقع في انتظارهم. يتكلمون عن جواز وقوع بالتعارض بين ادلة الشريعة من ناحيتين. الناحية الاولى وقوعها في الحقيقة بين الادلة. هل التعارض حقيقة واقع بين الادلة - 00:12:52

الا او غير واقع والناحية الاخرى وقوع هذا التعارض او جواز وقوعه بالنسبة الى المجتهد ونظره وفهمه. فاي جانبين عليه الثاني وهو جواز وقوع التعارض في نظر المجتهد بالنسبة اليه هذا اتفقوا عليه واختلفوا - 00:13:12

اخالفوا في وقوع التعارض حقيقة بين الادلة في نفس الامر. هل هذا واقع؟ قال المصنف رحمة الله يمتنع تعادلون يعني التساوي بعد التعارض. يمتنع التعارض بين القاطعين وكذا الامارتين في نفس الامر على الصحيح - 00:13:32

قوله على الصحيح يشير الى ماذا يشير الى الخلاف لان قول الحنفية وقول الشافعى واصحابه وقول احمد كذلك واصحابه وهو ما قرره الشافعى في الرسالة هو عدم وقوع هذا التعارض حقيقة انه لا يقع في نفس الامر حقيقة بين الادلة لما اسلفت لك من النصوص - 00:13:53

تنزيل من حكيم حميد كتاب احكمت اياته ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً. وبعض الاصوليين يرى جواز وقوع هذا التعارض والتعادل بين الادلة في الحقيقة كما صنع الرازى والبزدوى والامدى وابن الحاجب. فهذا مذهبان - 00:14:19

مذهب ثالث فصل فيه مثل الامام العز ابن عبد السلام. فقال انه يقع التعادل بين اسباب الظنون لا في الظنون ذاتها نعم ها هنا تحتاج ان تفهم انهم يقسمون الادلة الى قطعيات وظنيات - 00:14:40

فيقسمون القطعيات ادلة وظنيات اماره. فربما قالوا دليل واماارة او قطعى وظنى ويريدون بالقطع المتواتر في الثبوت والنص في الدالة يعني ما كان لا يحتمل معنى اخر فهو نص وهذا قطعى الدالة وما ثبت بتواتر فهذا ايضاً قطعى والحق به المحدثون خبر الواحد الذي تحف به القرآن كما مر بكم - 00:14:56

ويريدون بالamarah ما دون ذلك. اما ظني الثبوت او ظني الدالة فقد اتفقا على انه لا يمكن ان يقع التعارض بين قاطعين. يعني هل تجد في كتاب الله ايتين تتناقضان؟ لا - 00:15:24

فإذا قلت طيب مثل آآ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والآخر وصية لازواجهم متاعاً للحول غير اخراج. فيكون الجواب البدهي كان هذا في زمن ذاك في زمن وهو ما اصطاحوا على تسميته بناسخ ومنسوخ. فلا -

00:15:40

تعارض حقيقة بين هذه القطعيات. ومن يقول ان التعارض يقع حقيقة. يقول هذا تعارض. وجوابك عنه بالنسخ هو بعد التعارض فلو نظرت اليهـما فيما هـما عليهـ يعني الآيتان اذا هو تعالوا على كل هذا هو التقرير لا تعارض حقيقة بين -

00:16:00

قالوا لـانـه يفضـي إلـى الجـمـع بـيـن النـقـيـضـيـن او ارـتفـاعـهـما وـهـو مـحـالـ. كـيـف اـذـا تـعـارـضـتـ اـيـتـانـ مـنـ كـتـابـ اللـهـ فـامـاـكـ واحدـ مـنـ اـحـتمـالـاتـ اـرـبـعـةـ. اـمـاـ انـ تـقـولـ يـعـمـلـ بـهـمـاـ مـمـتـنـعـ يـعـمـلـ بـهـمـاـ مـعـاـ. وـهـذـاـ مـمـتـنـعـ اوـ تـقـولـ يـتـرـكـ العـمـلـ بـهـمـاـ مـعـاـ وـهـذـاـ

00:16:20

ايضاً ممتنع في اجتماع النقضيين ممتنع وارتفاعهما ممتنع. الاحتمال الثالث ان تقول ان له يعمل بوحد من النصين من غير ترجيح بينهما. وهذا ما يسمونه بالتحكم وهو ايضاً مرفوض. فثلاثة الاحتمالات بهذا الصبر والتقطيع باطلة. فما بقي -

00:16:49

الـاـ انـ تـقـولـ رـابـعاـ انهـ لاـ يـقـعـ التـعـارـضـ بـيـنـهـماـ وـهـذـاـ هـوـ الـمـطـلـوبـ. فـالـتـعـارـضـ بـيـنـ القـطـعـيـاتـ مـمـتـنـعـ وـهـذـاـ مـحـلـ اـتـفـاقـ. وـالـتـعـارـفـ بـيـنـ قـطـعـيـ

وـظـنـيـ اـيـضاـ مـمـتـنـعـ. لـمـ لـسـقـوـطـ الـظـنـ فـيـ مـقـاـبـلـ الـقـطـعـ فـيـقـيـ القـطـعـيـ وـحـدـهـ وـيـعـتـبـرـ الـظـنـيـ وـجـودـهـ كـعـدـمـهـ. فـلاـ يـقـيـ تـعـارـضـ حـقـيـقةـ

فـيـقـيـ -

بـيـنـ الـظـنـيـاتـ وـهـوـ الـذـيـ قـالـ فـيـ الـمـصـنـفـ وـقـدـ جـمـعـ بـيـنـ الصـورـتـيـنـ يـمـتـنـعـ تـعـادـلـ الـقـاطـعـيـنـ يـشـيرـ إـلـىـ هـذـاـ بـمـعـنـىـ بـاـنـهـ بـلـ خـلـافـ. ثـمـ قـالـ وـكـذـاـ الـأـمـارـتـيـنـ. اـيـشـ يـقـصـدـ بـالـأـمـارـتـيـنـ؟ الدـلـلـيـنـ الـظـنـيـنـ. قـالـ -

00:17:40

تبـاـ الـأـمـارـتـيـنـ فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ عـلـىـ الصـحـيـحـ. وـقـدـ فـهـمـتـ قـوـلـهـ فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ لـيـخـرـجـ بـهـ التـعـارـضـ فـيـ نـظـرـ الـمـجـتـهـدـ فـقـدـ اـتـفـقـواـ وـعـلـيـهـ وـقـدـ فـهـمـتـ مـنـ قـوـلـهـ عـلـىـ الصـحـيـحـ الـاـشـارـةـ إـلـىـ خـلـافـ مـثـلـ الرـازـيـ وـالـبـزـدـوـيـ وـالـأـمـدـ وـابـنـ الـحـاجـبـ فـيـ قـوـلـهـمـ بـجـواـزـ وـقـوـعـ التـعـارـضـ -

00:17:57

فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ بـيـنـ الـأـدـلـةـ. نـعـمـ. فـاـنـ تـوـهـمـ التـعـادـلـ فـالـتـخـيـرـ اوـ التـسـاقـطـ اوـ الـوـقـفـ اوـ التـخـيـرـ فـيـ الـوـاجـبـاتـ وـالـتـسـاقـطـ فـيـ غـيرـهـاـ اـقـوـالـ

فـاـنـ تـوـهـمـ التـعـادـلـ الـفـعـلـ مـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ. مـنـ الـذـيـ يـتـوـهـمـ؟ الـمـجـتـهـدـ. يـعـنـيـ فـاـنـ تـوـهـمـ الـمـجـتـهـدـ التـعـادـلـ. لـيـشـ قـالـ يـتـوـهـمـ -

لـاـنـهـ قـبـلـ قـلـيلـ رـجـحـ اـنـهـ عـلـىـ الصـحـيـحـ اـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ اـنـ يـقـعـ التـعـارـضـ اوـ ماـ سـمـاهـ بـالـتـعـادـلـ لـكـنـهـمـ اـتـفـقـواـ عـلـىـ وـقـوـعـهـ فـيـ نـظـرـ الـمـجـتـهـدـ.

طـيـبـ فـاـذـاـ وـقـعـ فـيـ نـظـرـ الـمـجـتـهـدـ مـعـ تـرـجـيـحـهـ اـنـ التـعـارـضـ لـاـ يـقـعـ حـقـيـقـةـ بـيـنـ الـأـدـلـةـ فـمـاـذـاـ تـسـمـيـهاـ -

00:18:48

تـوـهـمـاـ لـاـنـهـ لـاـ تـعـارـضـ فـاـذـاـ وـقـعـ فـيـ نـظـرـ الـمـجـتـهـدـ وـفـهـمـهـ فـهـذـاـ وـهـمـ مـنـهـ فـاـنـ حـصـلـ لـهـ مـاـذـاـ يـعـمـلـ مـاـذـاـ لـوـ بـدـاـ

تعـارـضـ بـيـنـ دـلـلـيـنـ فـيـ نـظـرـ الـمـجـتـهـدـ -

00:19:07

يـبـحـثـ عـنـ الـحـلـ لـهـذـاـ التـعـارـفـ؟ جـمـعـ تـرـجـيـحـ النـظـرـ فـيـ النـسـخـ اـنـ نـصـنـفـ تـجـاـوـزـ كـلـ هـذـاـ لـاـنـهـ يـقـصـدـ اـنـ الـعـمـلـ هـنـاـ فـيـمـاـ قـرـرـ بـعـدـ تـجـاـوـزـ تـلـكـ المـراـحـلـ. يـعـنـيـ مـاـذـاـ اـذـاـ لـمـ يـجـدـ سـبـبـاـلـلـلـجـمـعـ وـلـاـ

00:19:31

سـبـبـاـلـلـتـرـجـيـحـ وـلـاـ مـجـالـلـلـقـوـلـ بـالـنـسـخـ. فـهـنـاـ وـقـعـ التـعـادـلـ يـعـنـيـ التـساـوـيـ التـامـ بـيـنـ الدـلـلـيـنـ بـحـيـثـ لـمـ يـمـكـنـ تـقـدـيمـ اـحـدـ الدـلـلـيـنـ عـلـىـ

الـاـخـرـ فـمـاـ السـبـبـ؟ هـذـهـ الـخـطـوـةـ الـاـخـيـرـةـ التـيـ يـتـكـلـمـ فـيـهـاـ الـفـقـهـاءـ وـالـمـجـتـهـدـوـنـ اـذـاـ اـغـلـقـتـ الـاـبـوـاـبـ اـمـاـ الـمـجـتـهـدـ فـمـاـ اـسـطـاعـ -

00:19:51

جـمـعـاـ وـلـاـ تـرـجـيـحـ وـلـاـ النـسـخـ. اـنـتـقـلـ لـلـخـطـوـةـ الـاـخـيـرـةـ اـبـتـدـأـ المـصـنـفـ بـالـخـطـوـةـ الـاـخـيـرـةـ وـاـخـرـ الـكـلـامـ عـنـ

الـخـطـوـاتـ الـاـولـىـ الـجـمـعـ وـالـتـرـجـيـحـ وـالـنـسـخـ فـرـبـمـاـ اـورـثـ هـذـاـ الاـشـكـالـ وـلـوـ قـدـ ذـاكـ لـكـانـ اـولـىـ. لـوـ اـبـتـدـأـ كـمـاـ يـعـمـلـ الـاـصـوـلـيـوـنـ عـادـةـ

يـذـكـرـوـنـ الـجـمـعـ وـالـتـرـجـيـحـ وـالـنـسـخـ وـبـعـضـ مـسـائـلـهـ -

00:20:17

ثـمـ يـقـلـوـنـ اـنـ رـابـعاـ اـذـاـ دـعـ شـيـنـاـ مـنـ هـذـهـ الـثـلـاثـةـ فـهـنـاـ الـلـقـوـالـ الـاـرـبـعـةـ الـمـذـكـورـةـ اـمـاـ التـخـيـرـ اوـ التـسـاقـطـ اوـ الـوـقـفـ اوـ التـخـيـرـ فـيـ

الـوـاجـبـاتـ وـالـتـسـاقـطـ فـيـ غـيرـهـاـ اـقـوـالـ يـعـنـيـ اـرـبـعـةـ. هـذـهـ اـرـبـعـةـ مـذـاـهـبـ ذـكـرـهـاـ الـمـصـنـفـ لـكـ فـيـ

00:20:42

اذا بلغ بالمجتهد المبلغ في عدم امكانه الجمع بين الدليلين المتعارضين او الترجيح او النسخ. فان المسلك واحد من اربعة اقوال هي مذاهب عند الاصوليين. قال التخيير هو المذهب الاول بين هذه الاقوال وعليه - [00:21:02](#)

قاضي ابو بكر الباقلاني ورجحه الرازى في المحسول. وعليه بعض الحنفي وبعض الشافعية. ما معنى التخيير طيب وعلى اي شيء سيختار؟ على اي باي اعتبار سيختار احد الدليلين؟ بهواه بل هذا هو التخيير التخيير يعني تركه لهواه. ان يختار الاشهى له الاحب القريب. هذا هو التخيير - [00:21:22](#)

لم قالوا بالتخدير لانه ما بقي الا هذا السبيل الاوحد. نحن نفترض الان انه لا ترجيح لا جمع لا نسخا. فهو اما ان يعمل باحدهما من غير ترجيح وهو التخيير. واما ان يترك الدليلين والتعطيل ممتنع. تعطيل الادلة ممتنع. فإذا - [00:21:52](#)

اراد ان يعمل فلن يعمل الا بالتخدير. هذا القول الاول. القول الثاني التساقط. والتساقط اه عليه بعض الفقهاء ويريدون به الدليلين ايش يعني تساقطها يعني كاننا ننظر الى المسألة انها بلا ادلة. طيب اذا جئنا لمسألة ولا دليل فيها؟ فنعمل في كل - [00:22:15](#) مسألة بالاصل في بابها الاصل في العبادات المنع الاصل في العادات الاباحة الاصل في المياه الطهارة وهكذا ويرجع تساقط الادلة ويعلم بغيرها. القول الثالث الوقف معنى الوقف التوقف عن اختيار احد القولين يعني لن يعمل بشيء منه. وعلى هذا القول اكثر الحنفية واكثر الشافعية. تهيبوا ان يقولوا - [00:22:38](#)

وبالتخيير وتهيبوا ان يقولوا بتساقط الدليلين فقالوا يتوقف المجتهد. معنى يتوقف يعني لن يقول في المسألة قولًا حتى يأذن الله له بفتح وفهم وادراك. والا فلن يتجرأ على القول بمجرد التخيير. ولا يترك الدليلين والنظر في غيرهما - [00:23:06](#) بل حتى يفتح الله له وياذن له فيه بفهم وادراك هذا التخيير عفوا التساقط والوقف ما الفرق بينهما اليه سيتترك الدليلين ها في التساقط وفي الوقف كليهما سيتترك الدليلين المتعارضين. اليه كذلك - [00:23:26](#)

طيب في التساقط هو سيعجاوز الادلة تماما ولن يعود اليها وسينظر في غيرها. لكن في الوقف نعم قد يرجع الى الدليلين فيعمل به فلذلك قال به اكثرا الحنفية واكثر الشافعية. القول الرابع هنا قال رحمة الله التخيير في الواجبات والتساقط في غيرها - [00:23:56](#) يعني ان كانت القضية تعارض في واجبات في باب الواجبات فلا يقال لها هنا بالتساقط او التوقف بل عليه التخيير لانه واجب والواجب يستدعي الزام العمل. فلا مجال لتركه او التأخير فيه. بخلاف غيره فيمكن ان يقال بالتساقط. قال رحمة الله - [00:24:18](#) اقوال اربع لم يصرح المصنف رحمة الله بموقفه هنا او باختياره على انه قدم التخيير في ذكر الاقوال قال وهو ترجيحه كما سياتيك في اخر الفصل ان شاء الله نعم وان نقل عن مجتهد قوله متعاقبان - [00:24:38](#)

فالمتاخر قوله والا فما ذكر فيه المشعر بترجيحه والا فهو متعدد. ان نقل عن مجتهد قوله بعدما فرغ من قضية التعارض بين الادلة نقلنا الى التعارض بين اقوال الامام المجتهد - [00:25:00](#)

فالسيبيل في التعامل مع اقوال الامام المتعارضة في المسألة الواحدة هو كالسيبيل في مسألة التعارض الادلة بنظر المجتهد. وعادة ما يجعل الاصوليون هذا متصلا به لان المأخذ فيه واحد ثم - [00:25:21](#)

لان فقهاء المذاهب اسسوا سبلا يتعاملون بها مع اقوال الائمة ونصوصهم وفتاويهم. فهذا من باب تقرير مذاهب الائمة. الصورة كالتالي ماذا لو وجدنا للامام الشافعي او ابي حنيفة او مالك او احمد رحم الله الجميع. وجدنا للواحد منهم قولين في مسألة واحدة - [00:25:38](#)

فما السيبيل؟ على على سبيل المثال تجوزا وافتراضا لتقريب المسألة. وجدنا الواحد منهم يقول ان المبيت بمنى ليالي ايام تشريق واجب وجدنا له قوله اخر في المسألة نفسها انه سنة - [00:26:03](#)

فما الذي سنعمل؟ قال المصنف رحمة الله ان نقل عن مجتهد قوله متعاقبان يعني ليس في زمن واحد طيب لاقرب لك الصورة سنقسم المسألة كالتالي عندما ينقل عن المجتهد الامام قوله فاما - [00:26:19](#)

ان يكون ذلك في موضع واحد او في موضعين مختلفين. ايش نقصد بموضع واحد ان يأتي سياق القولين في موضع واحد في سياق واحد. او يأتي في موضعين. يعني وجدنا هذا له في كتاب وهذا في كتاب. او نقل هذا عن - [00:26:40](#)

احد الرواية ونقل الرواية الاخرى راوين اخر. فإذا نفترض السورة كالتالي اذا نقل عن مجتهد قولان فاما ان يكون في موضع واحد او يكون في موضع ممتاز. فان كان في موضع واحد فاما ان يذكر الامام القولين المتعاقبين - [00:26:57](#)

المختلفين او المتنافيين ويعقبه بما يشعر بترجيحه لاحق القولين فالذى اشعر به ترجيحه فهو قوله ومذهبة كيف يشعر بترجيحه؟ يقول مثلا والى هذا امين او وارجح هذا او لعله اقرب مثلا. يقول بعض الاصوليين اشعاره بالترجح احيانا ولو بالتفريع عليه ربما فرع [00:27:17](#)-

عليه مسألة فيكون هذا مشعرا بترجيحه. اذا اذا نقل القولين اذا نقل الامام القولين في موضع واحد مع بما يشعر بترجح احدى القولين فالمرجح عنده هو قوله. طيب ماذا اذا لم يعقبه بشيء؟ ذكر القولين وسكت - [00:27:45](#)

ما الذي تحكم به على موقف الامام وجدت نصا له يسوق القولين في المسألة الواحدة نقطة وانتهى الكلام ماذا ستقول؟ ما مذهب فلان؟ اعطيك مثلا اعطيك مثلا. سئل الامام احمد رحمه الله عن وقوف المغمى عليه بعرفة - [00:28:08](#)

شخص مغمى عليه وكان في عرفة وهو محرم حاج والحاصل انه مغمى عليه المقصود يعني طيلة النهار بعرفة. اتوا به مغمى وخرج وهو مغمى. ما ادرك ولو لحظة من النهار او من الليل بعرفة - [00:28:28](#)

في افاقه. قال رحمه الله الحسن يقول بطل حجه وعطاء يرخص فيه وسكت فماذا فعل الحنابلة؟ يعني هذه هذه روایة لامام مذهبهم. فكيف سيقولون ما مذهب الامام احمد في وقوف مغمى عليه - [00:28:42](#)

فهذه الرواية ما افادت بترجح ولا اشرعت به. فقالوا مثل هذا يشير الى توقفه وهذا الذي عبر عنه المصنف بقوله والا فهو متعدد طيب هذا كله اذا كان سياق نقل القولين المتنافيين في موضع واحد. طيب ماذا اذا نقل القولين او نقل عنه القولان في موضعين مختلفين - [00:29:02](#)

ممتأز نعمل بالمتأخر منها. فيكون المتأخر منها قوله ومذهبة. طيب اذا جهلنا المتقدم والمتأخر ماذا يفعل فقهاء المذاهب مع روایات عن الائمة يجدون فيها قولين او روایتين مختلفتين ولا يعرفون المتقدم والمتأخر - [00:29:24](#)

لا ينقلوها على انها قولين للامام فيها قولان هذا اختصره لك المصنف بقوله وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالمتأخر قوله. يعني هذا اذا كان في موضعين مختلفين - [00:29:49](#)

قال والا فما ذكر فيه المشعر بترجيحه هذا اذا نقل في سياق واحد. والا يعني ما علم هناك التاريخ وهنا ايضا ما اشعر بترجحه قال فهو متعدد نعم ووقع للشافعي في بضعة عشر مكانا. ما الذي وقع له - [00:30:07](#)

هذا النقل عنه بقولين متنافيين في مسألة واحدة اعتبرنى السبكي رحمه الله بالامام الشافعي لانه امام مذهبة. والا فهو حاصل لغيره ايضا. وهكذا العلماء والمجتهدون فان الواحد منهم لا يزال يقع له الاختلاف في الرواية ويدرك عن مذهبة ذلك الاختلاف. قال رحمه الله ووقد - [00:30:29](#)

الشافعي في بضعة عشر مكانا. يقول الامام الشيرازي ابو اسحاق عن القاضي ابي حامد ليس للشافعي مثل ذلك الا في بضعة عشر موضعها ستة عشر او سبعة عشر فحددها هكذا بالعدد. فيما قال القاضي ابو بكر الباقلاني - [00:30:56](#)

قال المحققون ان ذلك لا يبلغ عشرة فنزل بالعدد وقال لا يبلغ عشرة مسائل عن الامام الشافعي. وحكى الزركشي في البحر المحيط عن الاستاذ ابي اسحاق نقلها عن ابن اتها لا تبلغ اكثر من اربع او خمس - [00:31:16](#)

والباقي كلها قطع فيها بحاد القولين كان هذا تحرير يعني بعد ما جمعت هذه المواقع وجدوا ان الشافعي يتبقى له من تلك المسائل فيما لم يقطع فيها بحاد القولين اربع او خمس مسائل. ابن الملقن رحمه الله نقل تلك الاقوال ثم قال - [00:31:37](#)

هذا غريب فمن تأمل كلام الشافعي وجد فيه اكثر من ذلك بل من تأمل الامة وحده وجد ما يتعجب من ذلك يعني من من استقرأ ونظر سيدج موضع للشافعي اي كان العدد عنایتهم بهذه المواقع دليل على اهتمام - [00:31:57](#)

لفقهاء المذاهب بفقه الامام. وان هذا تحرير لمذهبة. فإذا نسبوا شيئا انه يقول بكتنا او بذلك هو من باب الامانة بعزو ما يصح نسبة الى الامام. نعم وهو دليل على شأنه علما وديننا. كيف يكون تردد الامام واختلاف النقل عنه؟ دليل على علو شأنه في العلم وفي الدين -

نعم اما في العلم فلانه يدل على استمرار نظره وبحثه وتعقبه لأن المستمر في النظر والمدارسة والمذاكرة والعلم والتعلم سيجد من الأدلة والاقوال ما يجعله يجد موقفاً آخر ونظراً آخر متقدماً على الدوام. فهذا يدل على - 00:32:42

اماًة وعلم ورسوخ. اه ويضربون مثلاً لذلك حتى بكتاب الصحابة يعني اماًة توقف عمر رضي الله عنه في مسائل كمثل تفسير كلالة وتفسير الاب ومثل موقفه من ميراث الجد مع الاخوة فقال هذا يدل على اماًة وهي مناقب. قال واما الدين - 00:33:02  
يعني يدل على علو مكانته في الديانة لانه ما وجد حرجاً ان ينقل عنه في المسألة قولان مختلفان ولا عد هذا قدحاً او معيبة يمكن ان تنسب اليه ولا كابر في موقف قال به او مسألة افتقى بها ثم بدا له غيره ما استنكف ان يتراجع - 00:33:22

قولاً اخر ولا يرى هذا مذماً ولا قادحاً. والحق ان ائمة الاسلام كلهم رحمهم الله بهذه المتابة. فهم اجل والله واعلى قدرها من ان يقول احدهم في دين الله ما يكون على حساب كلام الناس فيه او نظرتهم اليه او حديثهم عنه - 00:33:42

والا فما حفظ الله الدين الا بامثال هؤلاء وبهم بقيت الاسماء تحفظها الاجيال ورفع الله عز وجل بهم دينه وحفظ لهم علم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. نعم ثم قال الشيخ ابو حامد - 00:34:02

مخالف ابي حنيفة منها ارجح من موافقه وعكس القفال والاصح الترجيح بالنظر نعم. قالوا اذا وجدنا في هذه الموضع بضعة عشر سترة عشر عشرة اربعة خمسة اي كان العدد. اذا جئنا وقد اتفقنا على ان - 00:34:18

انه ما لم نعلم المتأخر من المتقدم فهما قولان للامام. طيب اذا كانا قولين للامام فما الذي سنرجح منهما؟ قال هنا اقوال ذكر فيه الشيخ ابو حامد الاسفراني ان القول الذي يخالف فيه الشافعي ابا حنيفة اولى - 00:34:39

لم قالوا لانه بدا له من المأخذ للمسألة خلاف الذي قرره الامام ابو حنيفة فيكون ارجح وعكس القفال قال لا بل ما وافق فيه الشافعي ابا حنيفة من القولين ارجح لانه توافق امامين فيكتسب من القوة ما ليس - 00:35:01

للقول الآخر قال المصنف والاصح الترجيح بالنظر. وهذا الصحيح الاصح الترجح بالنظر يعني ان تنظر الى القولين فما كان احظ بالنظر واسعد بالدليل فهو ارجح لانك تتعامل مع قولين كانما تتعامل مع دليلين - 00:35:23

نعم وان لم يعرف للمجتهد ان وقف فان وقف فالوقف. ايش يعني فان وقف فالوقف يعني ان وقف الشافعي الامام في المسألة عن القول فنحن نتوقف عن ترجيح شيء من الاقوال ونسبة اليه. وهذا طبيعي لن تنساب الى رجل قولها هو متوقف فيه - 00:35:43  
لكن هل يعني هذا اذا توافق هو في اجتهاده يلزم الامة من بعده عموماً والشافعية خصوصاً ان يتوقفوا اتباعاً لامامهم فهو ما يقصد هذا. يقصد الان في نسبة في القول الى الامام - 00:36:09

نحن لاننا نرجح اذا تعارض له القولان وما عرفنا ايهما هو مذهب. لكن اذا ثبت عندنا انه توافق في المسألة مثل ما ذكرت لك في قال احمد رحمة الله عن وقوف المغمى عليه بعرفة لا يستطيع حنبل ان يأتي فيما بعد ويقول الارجح ان نقول يصح حجه او لا يصح حجه - 00:36:21

وان هذا هو مذهب احمد. اذا صرخ بالتوقف فلن ننسب اليه الا التوقف ولا غير. نعم وان لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن في نظيرها فهو قوله المخرج فيها على الاصح - 00:36:41

والاصح لا ينسب اليه مطلقاً والاصح لا ينسب اليه مطلقاً بل مقيداً. جميل. هذا مصطلح التخريج الفقهي في المذاهب الا نجد المسألة منصوصة عن الامام ليس له فيها نص. لكن وجدنا له مسألة شبيهة نظيره - 00:36:59

ووجدنا له فيها قولاً فماذا نعمل تستعمل شبه القياس الاصولي. تجعل هذا اصلاً وهذا فرعاً. ثم تجد صورة مشتركة فتعمدي حكم هذه لتلك هذا يسمونه تخريجاً فقهياً. كيف يفعل الفقيه؟ يأتي للمسألة التي سكت عنها الامام. ثم يجد مسألة اختها - 00:37:19

شبيهة بها له فيها نص فيقول اذا هذه مثل ذلك فيعطي المسألة المسوقة عنها حكم المسألة المنصوص عليها عن الامام سؤال هل يصح بعد هذا ان يقول هذا مذهب فلان - 00:37:42

قال والاصح لا ينسب اليه مطلقاً بل ايش يعني لا ينسب اليه مطلقاً بل مقيداً ها تقول هذا قوله بالتخريج. ما تقول هذا مذهب وتسكت

اذا لفاندة يقول الفقهاء مذاهب الائمة او اصطلاح المذهب عن الامام نوعان مذهب حقيقي - [00:37:59](#)

ومذهب اضافي المذهب الحقيقي المنسوب الى الامام صراحة من كلامه او تأليفه او فتواه او الرواية عنه هذا المذهب الحقيقي للامام المذهب الاضافي ما بني من المسائل وفرع من الاحكام تخرجا على قواعده - [00:38:24](#)

والحاقة للمسائل الشبيهة بها في مذهبى يعني انت لما تمسك كتاب في فقه الحنابلة الشافعية الحنفية المالكية وفي وفي الكتاب هذا الف مسألة هل هذه الالف مسألة في ذاك - [00:38:44](#)

الكتاب الذي تدرس هو فعلا كلها قررها ابو حنيفة او الشافعى او مالك او احمد. قد لا يكون ذلك. بل ربما وجدت اكثر مسائل الكتاب ليست منصوص الامام. كيف يقولون زادوا المستقنع في فقه الامام احمد؟ كيف يقولون الكافي في فقه احمد؟ كيف -

[00:38:59](#)

هذا ليس مذهبه وليس فقهه بل هو كذلك بنوعيه الحقيقي والاضافي. فإذا جاؤوا للمسائل المخرجة على مسائل الامام قالوا ينسبونه اليه تقبيدا لا اطلاقا ومن العلماء من لا يرى جواز نسبة هذا الى امام المذهب لانه ليس من كلامه ولا قاله. ولهذا قال المصنف -

[00:39:17](#)

اصح لانه يشير الى القول الاخر ان من العلماء من لا يرتضي اضافة هذه المسائل المخرجة الى ائمة المذاهب. وهذا من باب التورع وعدم نسبة شيء الى ائمة ما لم يصدر عنهم - [00:39:42](#)

فهذا ما يسمونه ايضا بالتلخیص كما اسلفت وهي احد اصطلاحات المذاهب المعروفة المشهورة اضرب لك مثلا في هذا آآ قال رحمه الله آآ يذکرون عن الامام احمد روایتین في مسألة من نسي الماء وتييم - [00:40:00](#)

اذا نسي الماء وتييم يعني نسي ان عنده ماء فتيم ثم صلى وبعد ما اتم الصلاة تذكر ان عنده ما ان فعله روایتان تصح صلاته لانه عمل بما يلزمها. وقيل تبطل في الرواية الاخرى لانه فعل ما ليس له ان يفعل ويصح الخطأ فيتوضأ - [00:40:21](#)

يعيد الصلاة اذا بني له الخطأ هنا هذا على اصح الروایتین تلزمها الاعادة والرواية الاخرى لا تلزمها آآ وقادوا هذا على مسألة الكفارۃ التي فيها الترتيب فعتق رقبة فمن لم يستطع فاطعماه ستين مسکينا - [00:40:46](#)

فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعماه ستين. كفارۃ الجماع وكفارۃ الظہار ونحوها الان الكفارۃ على الترتيب شخص عنده رقبة يملکها نسي انه يملك رقبة فانتقل الى الصيام فلما اتم يوما تذكر ان عنده رقبة - [00:41:05](#)

تصح کفاراته او تقول يلزمك عتق الرقبة في المذهب المنصوص انه لو نسي الرقبة وكفر بالصوم فانه يلزمك عتق الرقبة لانه فعل ما ليس له ان يفعل لان الله يقول فمن لم يجد وهو يجد - [00:41:25](#)

ونسيانه معدور فيه لكن هذا لا يجعله الان المنصوص في الكفارۃ رواية واحدة خرج فيها بعض الحنابلة رواية من مسألة الماء فماذا فعل فخرج فيها رواية اخرى بتصحیح الكفارۃ وعدم الزامه بالاعادة في العتق - [00:41:45](#)

فإذا في مسألة الكفارۃ روایتان عن الامام واحدة منصوصة والثانية مخرجة ممتاز فيقول الرواية بالنص كذا وبالتلخیص كذا نعم ومن معارضة نص اخر للنظیر تنشأ الطرق. نعم. من معارضة نص اخر للنظیر تنشأ الطرق. تعارض نص - [00:42:06](#)

في صورتين متشابهتين تعارض نص الامام في مسألتين متشابهتين خذ مثلا بمسألة الماء وتييم وبمسألة الرقبة والصوم في العتق في الكفارۃ اذا تعارض نص الامام في مسألتين متشابهتين فماذا ستفعل؟ ستأخذ لكل مسألة - [00:42:27](#)

ها حكم الاخر تخرجا يعني هذه المسألة يقول فيها باللازم الاعادة وهذه المسألة يقول فيها بصحة العتق. فتنقيس على كل مسألة حكم اخر فيخرج لك في كل مسألة قولان قول بالنص عن الامام وقول بالتلخیص قال من هذه الصور - [00:42:51](#)

امثالها تنشأ الطرق في المذهب. هذا مصطلح طريق مصطلح الطرق في المذهب هي محاولة ايجاد طرق توصل الى اقوال متعددة في المسألة الواحدة ليس بالضرورة ان تكون منصوصة عن الامام بل بعضها بالنص وبعضها بالتلخیص نعم - [00:43:14](#)

والترجیح تقویة احد الطریقین. هذا انتقال من المصنف بعدما شرح لك التعارض او التعادل وبين لك احكامه جملة انتقل الى للترجمیح تعريفا فقط ومسائل مهمة وستأتي المرجحات في الدرس القادم ان شاء الله. قال الترجیح تقویة احد الطریقین - [00:43:35](#)

الترجح مصدر للفعل رجح يرجح ترجيحا. الترجح فعل المجتهد ماذا يفعل المجتهد في الترجح؟ يقوى احد الدليلين على الآخر  
كيف يقويه يبحث عن مأخذ يقوى به كأنه جعل الدليلين في كفتي ميزان - 00:43:54

فلما جعلهما وقد تعادلا فيبحث عن وجه ما يجعل به احد الدليلين ارجح يقال رجحت كفة الميزان اذا ثقل عن الباقي فالترجح هكذا  
محاولة للبحث عن تقوية احد الدليلين على الآخر. قال المصنف الترجح تقوية احد - 00:44:18

طريقين ايش يقصد بالطريقين الدليلين سواء سميتها بالمصطلح العام او بالمصطلح الخاص ان الدليل هو القطعي والامارة هو الظني.  
ولهذا فان البيضاوي مثلما الرازى يقولون ترجح احدى الامارتين لانه قالوا قررنا ان القطعيات لا تعادل فيها ولا ترجح. فاذا كان  
سيقتصر فقط على الظنيات فقول تعادلوا احدى الامارتين - 00:44:39

نعم وللمصنفين للاصوليين تعريف متعددة للترجح متقاربة. نعم والعمل بالراجح واجب وقال القاضي الا ما رجح ظنه اذا لا ترجح  
بظن عنده وقال البصري ان رجح احدهما بالظن فالتخمير. العمل بالراجح واجب - 00:45:08

يعنى اذا تعارض دليلان فامكن ترجح احدهما على الآخر فاصبح احدهما راجحا والآخر مرجوها. فما الحكم قال العمل بالراجح  
واجب. هذا الذي عليه جمهور الاصوليين والفقهاء. وهذا هو المقرر. تعرف ما معنى - 00:45:32  
يعنى اذا ترجح عندك احد الدليلين لزمه المصير اليه. ولا يسعك تركه ولا التخلی عنه ولا الانصراف عنه. قال بل العمل بالراجح واجب.  
يعنى سواء كان معلوما او مضمونا. ايش يعني معلوما او مظنونا؟ يعني سواء وقع لك الترجح قطعا - 00:45:52

او وقع الترجح ظنا يعني ان تبدي وجها من وجوه الترجح مع احتمالها ان يكون الراجح هو الطرف الآخر لكن هنا  
وسعك ونظرك. واغلب ما يقع في الفقهاء من الترجيحات ظنية - 00:46:13

القطعية لانها لو كانت قطعية ما وسعتها الخلاف عامة ما يقع هل مس الذكر ينقض الموضوع؟ هل اكل لحم الابل ينقض الموضوع؟ هل  
نزع الخف بعد المسح عليه يبطل الطهارة به - 00:46:31

عدد ما شئت من مسائل الطهارة فضلا عن الصلاة الصيام الزكاة الحج. فضلا عن مسائل العقود في المعاملات في البيوع والانكحة  
عامة الترجح في تلك المسائل هي ظنيات. فالجمهور يرون ان العمل بالراجح واجب. وذكرها هنا قولين اخرين - 00:46:46  
قال رحمة الله تعالى والعمل بالراجح واجب. وقال القاضي الا ما رجح ظنا. اذا لا ترجح بظن عنده وقال البصري او نقلت المخالفه هنا  
عن القاضي ابي بكر وابي عبدالله البصري المعتزلي الملقب بجعل القاضي ابو بكر يقول - 00:47:06

قل انما يعمل بالراجح في القطعيات فقط. اذا كان المرجح قطعيا. يقول اما اذا كان المرجح ظنيا فلا. المرجح قطعي مثل ماذا؟ تقديم  
النص على القياس. هذا ترجح قطعي. يقول مثل هذا العمل به واجب - 00:47:26

قال رحمة الله اذا لا ترجح بالظن. فما ترجح فيه احد الدليلين على الآخر بامر ظني فانه لا يوجب العمل به اما ابو عبد الله البصري  
فانه ايضا مخالف للجمهور. وقال ان رجح احدهما بالظن فالتخمير. يعني الترجح ظني - 00:47:43

اعتباره بل الواجب التوقف او التخيير على ما مضى يعني كانه يعتبر الترجح لاغيا. فما قلنا اذا عدم الترجح او الجمع سينتقل  
الخطوة الاخيرة قال ينتقل اليها مباشرة اذا كان الترجح ظنيا - 00:48:03

بينما يقرر الجمهور كما علمت انه حيثما وجد سبيل للترجح بين الدليلين وامكن فالعمل بالراجح واجب الاجماع ها هنا دليل الجمهور.  
وهو اجماع بصورتين يستدل الجمهور على مخالفتهم كالقاضي وابي عبد الله البصري بالاجماع. الاجماع على ماذا؟ قالوا اجمع  
الصحابة ومن بعدهم - 00:48:20

على العمل بالراجح في المسائل المختلفة فيها ويضربون عدة امثلة منها لما اختلف الصحابة في مسألة وجوب الغسل من الجماع من  
بغير ازال فانهم رجحوا حديث عائشة في التقاء الختارين على حديث انما الماء من الماء. ولا يزالون في تطبيقاتهم رضي الله عنهم -  
00:48:48

لما ينظرون الى التعارض بين الدلة يعلمون بما ترجح. مع ان الراجح قد لا يكون قاطعا. فلما تقرر ذلك تكونت صورة اجماع هذا دليل  
يستعمله الاصوليون عادة على مخالف هذه المسألة وان العمل بالراجح واجب. الدليل الآخر اجمال - 00:49:08

عقلی کیف ہو؟ یتکون من مقدمتین. الاجماع علی ان الظن الغالب يقدم. بعيد عن مسألة الاadle السنا تتفق وليس یتفق العقلاء ان الظن الغالب اقوى من غيره بلی. هذه واحدة. الثانية ايضا اجمع العقلاء على ان الظنوں تتفاوت في ظن قوي وظن ضعيف وظن بينهما. یليس كذلك - 00:49:28

طیب ما الذي یتکون؟ اذا كانت الظنوں تتفاوت متفقنا على هذا واتفقنا ثانيا على ان الظن الاقوى يقدم على غيره ما النتیجة الظن الاقوى یقدم فھذا اجماع عقلی. فإذا كان كذلك فلنطبقه ايضا في الاadle الشرعیة اذا تعارضت فانما اخذها واحد ويلزم منه العمل بالراجح - 00:49:57

الامام الحرمين لما نقل حکایة القاضی وقول البصیر قال رحمه الله ولم ارى ذلك في شيء من مصنفاته بعد بحثي عنها هذا من باب تحریر الاقوال وتحری نسبتها الى المذکورین. نعم - 00:50:23

ولا ترجیح في القطعیات لعدم التعارض. هذا تقدم في صدر المسألة اول سطر قرأناه یمتنع تعادل القاطعین. فلما اعاده المصنف هناء؟ قال ولا ترجیح في القطعیات هناك ذکر امتناع التعادل وهنا ذکر - 00:50:39

امتناع الترجیح والأخذ فيهما واحد هناك ذکر امتناع تعادل القطعیات. لا يمكن ان تتساوی. لم لانه یلزム منه اجتماع النقيضین او ارتفاعهما. هنا كذلك قال ولا ترجیح في القطعیات. لما لا نعمل بالترجیح بين القطعیات؟ لانه - 00:50:58

لما يقع بينها التعلّم ليس تكرارا اتی بهذه الجملة لیبني عليها المسألة الاتية والمتأخر ناسخ وان نقل المتأخر بالاحاد عمل به لان دوامه مظنون. طیب طالما لا ترجیح في القطعیات لعدم التعارض. فالسلک اذا عند الاصولیین اذا ما تعارض - 00:51:19

الادلة هو النظر الى المتقدم والمتأخر ثم اذا ثبت تأخر احد الدلیلین عن الآخر فما النتیجة؟ المتأخر ناسخ ويثور هنا اشكال. ماذا لو نقل المتأخر بالاحاد كما مر بنا في مسألة نسخ كتاب بالسنة الاحاد. وهناك نقل اتفاق كثير من الاصولیین على ان السنة الاحادیث - 00:51:45

انتنسخ القرآن ولا السنة المتواترة. ما أخذ هذا القول ان القطعیة لا یننسخ بالظن. هنا ماذا قال؟ قال والمتأخر ناسخ. وان نقل المتأخر بالاحاد عمل به لان دوامه مظنون هنا فلسفة لاماکانیة جعل المتأخر ناسخا ولو كان احادا. يقول لانه في الحقيقة ليس خبر الواحد - 00:52:12

المظنون هو الذي نسخ الایة المتواترة القطعیة يقول المتأخر الاحاد المظنون ما نسخ القرآن بل نسخ دوامه. ما نسخ السنة المتواترة بل نسخ دوام ودوامها مظنون فالذی حصل ان الظنی نسخ ظنیا وليس شيء سوى ذلك. على ان الراجح كما تقدم لكم هناك - 00:52:45

هو انه متى صح الدلیل في السنة الاحاد فانه یجري مجريها في المتواتر وان تكون ناسخة او منسخة اذا اجتمعت فيها شروط النسخ والاعتبارات المتعلقة به نعم. والاصح الترجیح بكثرة الادلة والرواۃ. نعم - 00:53:10

هذه من اشهر المسائل في باب الترجیح. وهي تتكون من مسائلتين. الترجیح بكثرة الادلة والترجیح بكثرة الروی ما هذه المسألة؟ طیب ماذا لو کنا في مسألة ودعنا نقول النکاح بلا ولی - 00:53:30

فاستدل الجمهور على بطلان النکاح بلا ولی بدلیلین وثلاثة واربعة. حدیث لا نکاح الا بولي. وحدیث اي ما امرأة نکحت نفسها بغير اذن ولیها فنکاھها باطل باطل وحدیث لا تزوج المرأة نفسها - 00:53:47

طب جمعنا دلیل دلیلین ثلاثة یليس على شيء واحد؟ طیب یقول الحنفیة لا ترجیح بكثرة الادلة فاذا اجتمع دلیل ودلیلان وثلاثة على حکم واحد فالنتیجة وكان عندي في المقابل دلیل واحد لا تعتبر موقفك بكثرة الادلة اقوى من موقفی بالدلیل الواحد - 00:54:04

هذا تفرد به الحنفیة فيما یرى الجمهور مالکیة وشافعیة وحنابلة ان كثرة الادلة احد المرجحات لا یستوي دلیلان ثلاثة اربعة في مقابل دلیل واحد. وكلما كثرت الادلة التقوی المدلول الحنفیة بماذا یفسرون هذا الرفض - 00:54:29

يقولون كثرة الادلة كثترته الشهود امام القاضی لو جاء مدع ومدعی عليه فقال له القاضی بینتك فجاء بشاهدین یليس هو المطلوب شاهدا فقط؟ طیب ولو جاء بثلاثة وخمسة وعشرة ما اختلف شيء. يقول هذا نفسه تماما - 00:54:52

كثرة الشهود لا تزيد الحق حقا فكذلك كثرة الأدلة والصحيح ان قياس الادلة على الشهود لا يسلم الشهود لا يثبتون الحق بشهادتهم بل يلزمه القاضي العما بما ظهر له ولأن الشاهدة الحكم بشهادتها اثنتي وحده المص - 12:55:00

الى ما شهد به ولو كان على خلاف ذلك في الحقيقة. لكن هذا الذي يسع القاضي النظر فيه. فعلى كل لا يصح قياس الشهود قلة عا... البنات والشداد الادلة كثيرة تهم... قيمة محاجنها... غربها الكالاهن... انتكروا في قضية كثيرة - 00:55:33

الرواة في الأسانيد عندما تجمع طرق الحديث. فوجدنا حديثاً يرويه أبو هريرة رضي الله عنه وعنه سعيد ابن المسيب ثم عن سعيد

والحكم - 00:55:53

من المسألة الموقف ذاته من كثرة الأدلة. فقالوا لا ترجح بكترة الرواية ولا ترجح بكترة الأدلة. قال المصنف والاصح الترجح بكترة الدليل والرواية. وقد عرفت المخالف فيه وهم الحنفية هنا مسألة ضمنية ماذا يفعل المحدثون في حديث في اختلافه في الدليل

ثم وجدها اكثراً رواة والآخر اكثراً أوصافاً في الروى. فهل الترجيح بالعدالة أم بالعدد يعني هل ترجح الحديث الذي فيه عدد الروايات اكثراً؟ أو سترجح الحديث الذي فيه عدد الروايات أقل لكن الثقة والظبط في حقيقته أكبر - 00:57:05

طيب بما مذهبان عند المحدثين وطريقة والاصل كما اسلفنا في قضاء الحديث انها تعود الى عدم اضطرار قاعدة ربما جاءوا الحديث  
يعنه فكان المعوا على العدالة وضبط الرواية لحلالة القدر والامامة الكبرى في بعضهم . وربما كان العكس - 00:57:30

فقط نشير الى المأخذ نعم وان العمل بالمتعارضين ولو من وجہ اولی من الغاء احدهما ولو سنة قابلهها كتاب. نعم. هذه قاعدة كبرى من قاعدة التعادل والتاحسق. قال: وان العما يعنى والاصح - 50:57:00

يشير ايضا الى خلاف سياطي ذكره. متى تقابل الدليلان على سبيل التعارض او التعادل. فالعمل بالمعارضين ولو من وجہ کیف العمل  
10:58:10 - راجحه - العدد ١٢٥٣ - نظریہ احتمالات - مکالمہ احمد بن علی

اللهم إني نذرت لك فـ نذرت لك نذرت لك نذرت لك نذرت لك فـ نذرت لك فـ نذرت لك فـ نذرت لك فـ نذرت لك

وهو ينفي الآخر او يتعدد فيثبت بعضه كذلك وينفي الآخر او ان يعم فيوزع وهذا امثلته كثيرة المقصود هنا ان يبحث المجتهد عن

قال ولو من وجه باى تجعل دلالة احد النصين على معنى والاخر على معنى اخر لا عدو ولا هامة ولا طيرة ولا صفر ينفي العدو

يثبت العدوى وينفيها اذا اردت ان تنظر فالخطوة الاولى حاول ان تجد جوابا ممكنا للجمع تجمع به بين النصوص فتحمل هذا على معنى وهذا على معنى وبالتالي تأتى لك الجمع بينهما ولو من وجه. تقول قوله لا عدوى اراد ان ينفي صلى الله عليه وسلم ما كانت تعتقد - 00:59:51

العرب من تأثير الاسباب بذاتها. وقوله فمن اعدى الاول يشير الى ما جعله الله في خصائص الاشياء. من سنن الله في خلقه طبائع الامراض خاصية العدوى. واراد اثبات امر محسوس وانه سبب من الاسباب التي جعلها الله. فالذى اثبته - 01:00:14

النصوص التي يمكن ان يجمع فيها بمثل هذا الجمع فانت تبقي الدليلين. اذا القاعدة هي ان العمل - [01:00:34](#)  
بالدليلين يعني بالجمع بينهما ولو من وجوه اولى من الغاء احدهما كما قال هنا المصنف رحمة الله تعالى صور العمل بالدليلين كثيرة  
واحدة منها الجمع بالتخصيص. ان تجعل احد الدليلين عاماً وتخص الآخر منهم. الجمع بالتفقييد - [01:00:54](#)  
الجمع باختلاف المحل باختلاف الحال. الجمع بالخصوصية. يعني بخصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم دون الامة في النص  
الآخر وتتعدد الاوجه التي يجيز عنها العلماء لفك هذا الاشكال ودفع او درء هذا التعارض الظاهري بين الادلة - [01:01:14](#)  
الجمهور يقدمون هذا وخالف من الحنفية الحنفية يجعلون الخطوة الاولى في التعارض بين الادلة العمل بالترجيح النظر الى  
المرجحات مباشرة وماخذهم في ذلك ان الدليل المرجوح في مقابل الراجح لم يعد دليلاً - [01:01:33](#)  
فلا وجه للجمع بينه وبين الراجح انت هكذا لا تجمع بين دليلين تجمع بين دليل وعدم دليل وهذا ليس جمعاً بين دليلين فهمت؟  
يقولون اذا ترجح احد الدليلين عن الآخر باي وجه من وجوه الترجيح - [01:01:59](#)  
وجب عليك ان ترك المرجوح فلو اخذته وعملت به وجمعته مع الراجح فقد جمعت بين دليل وما ليس وهذا خطأ متى نلجم الى  
الجمع؟ يقول اذا ما استطعنا الترجيح ووقفنا امام النصين والدليلين امامنا ولم نستطع الترجيح عندئذ نجمع - [01:02:17](#)  
هذا مسلك اختص به الحنفية ويبداون بالترجح قبل ان كان الجمع. والمأخذ هذا دقيق جداً والجواب عنه لما يقولون ان المرجوح لم  
يعد دليلاً في مقابل الراجح فالعمل به ليس عملاً بالدليل يقال هذا اذا افترضنا اعمال الترجح ونحن نفترض ان المسألة - [01:02:41](#)  
قبل ان ترجح فمتي فقد المرجوح دليლته لما رجحت الراجح عليه ونحن نمنع ذلك. نمنع ترجيح الآخر عليه. وبالتالي دليليته باقية.  
فالجمع بين وبين الراجح لا يزال عملاً بالدليلين مع هذه المسائل يا اخوه هي واحدة من امهات المسائل التي وقع فيها الخلاف -  
[01:03:01](#)

وبين الحنفية والجمهور وللحقيقة فان مثل هذا المسلك يتصرّف فرعاً فقهياً كثيرة سيختلف فيها مسلك الحنفية في في تقرير بالاحكام  
عن مسلك الجمهور انه متى بدا تعارض؟ يعمل الحنفية الترجح والجمهور يقولون وجدنا مسلكاً للجمع فهو اولى من - [01:03:27](#)  
من الترجح وينشأ عن ذلك خلاف لا يخفى وبالتالي فهذه واحدة من المسائل. قال المصنف ولو سنة قابها كتاب وهذا صحيح. يعني  
عندما ننظر الى الجمع لن نفرق بين حديث واية اذا امكن الجمع لا تقل لي ان الاية دائمة مقدمة لان الله عز وجل - [01:03:47](#)  
جعل القرآن مقدماً وحديث معاذ لما بعثه الى اليمن قال اعمل بكتاب الله قال فان لم تجد ورتب كذلك. على ما في الحديث من اه من  
اشكال ومن يقول ان السنة مقدمة لا يصح له ان يستدل بقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل اليهم. ليس الصواب ان  
تعمد الى - [01:04:07](#)

الآيات مطلقاً وتقديمها على الاحاديث او العكس الواجب الجمع بينهما. والجمع بينهما يجعلك تنظر في الادلة على انها مصدر للتشريع  
كتاباً كانت او سنة فيعمل بجمع بينهما نعم ولا يقدم الكتاب على السنة ولا السنة على الكتاب. خلافاً لزاعميها. نعم. خلاف احسن  
الله اليكم - [01:04:29](#)

خلافاً لزاعميها. نعم. وهذا الذي اشرت اليه قبل قليل فان تعذر تعذر ماذا الجمع نعم وعلم المتأخر فناسخ وعلم المتأخر كيف يعلم  
المتأخر بالتاريخ؟ يعني هل عندنا احاديث يقول هذا في السنة الثانية وهذا في السنة الثالثة - [01:04:56](#)  
بالاحاديث نعم. لما يأتينا حديث في مقدمه عليه الصلاة والسلام قباء. مثل حديث مس الذكر. وانه لقيه في قباء والحديث الثاني بغض  
النظر او يكون حديث ثبت انه يوم بدر والثاني بعد. فارتباط النصوص بعض الواقع تظهر - [01:05:19](#)  
صواريف او كما يقول العلماء التأخير المطلق مثل صلاته صلى الله عليه وسلم مؤتمراً لما اهتم الصحابة بابي بكر فخرج اليهم في  
مرض وفاته عليه الصلاة والسلام. فتقديم في الصف - [01:05:39](#)

وتتأخر ابو بكر يسيراً فجلس عليه الصلاة والسلام. فاتم ابو بكر بصلاته واتم الناس بابي بكر. ومنه يستدلّون على جواز ائتمام المأموم  
قائماً خلف الامام قاعداً. هذا تأخير مطلق. ولهذا قالوا هذا ناسخ لقوله واذا صلّى جالساً فصلّوا جلوساً جموعه - [01:05:57](#)  
ومن الفقهاء من يرى الجمع بين الدليلين فيفرق بين الامام الذي يبتداً صلاته جالساً والذى يبتداً صلاته قائماً فيعتل. فيقول اذا ابتداً

جالسا نعم حديث اذا صلى جالسا اذا ابتدأ قائمًا فاعتزل ثم جلس نعمل حديث مرض وفاته عليه الصلاة والسلام جمع بين الدليلين وهذا كما قلت لك باختلاف الحال - [01:06:16](#)

هذا مثال لجمع امكنا. يقول هنا وان تعذر وعلم المتأخر. علم متأخر بتاريخ الاحداث والواقع في السيرة او بالتأخر المطلق او بالتقدم المطلق. مر بكم في درس البible انه ليس من العلامات في التأخر ترتيب الآيات في - [01:06:36](#)

سورة في القرآن ولا ترتقبوا السور في المصحف فان هذا لا دلالة له. وليس ايضا من العلامات تقدم موت الصحابة او تأخره ولا تقدم اسلام احدهم او تأخره لانه قد يروي صحابي فلم يكون هو المصدر الاصل لرواية الحديث فكل ذلك لن يكون - [01:06:56](#)

قويا على مسألة التقدم والتأخر وفيها مسالك عدة يذكرها الاصوليين في الكتب الموسعة. نعم. فان تعذر فان تعذر وعلم المتأخر فناسخ والا راجع الى غيرهما الى غيرهما ماذا؟ غير الدليلين - [01:07:16](#)

هو تكلم عن ترجيح في البداية وتتكلم عن جمع وقدمه وتتكلم عن نسخ وقدمه. وبذلك صار في كلام المصنف ما لو قدم واخر اعطى الترتيب بصورة واضحة هناك تكلم عن الترجيح. ثم قال وان العمى بالمتعارضين اولى. فصارت الجمع مقدم - [01:07:36](#) ثم ذكر النسخة فلو جمعت الصور الثلاثة جمع وترجح ونسخ قال فان تعذر يعني حتى النسخ ولم نعلم هو الا راجع الى غيرهما كانه يقول متى عدلتنا جمعا وترجحا ونسخا؟ ماذا نفعل - [01:07:56](#)

ايوا نرجع للاقوال التي في صدر المسألة التي قال فيها فاتخروا او التساقط او التوقف اقوال. هنا قال رحمة الله راجع الى غيرهما نعم وان تقارن فالتخيير ان تعذر الجمع والترجح. ان تقارن ما هما - [01:08:15](#)

ايش يعني تقارن وش يعني تقارن ليس الاقتران هو المساواة لا اقتران الزمان في الورود وتقول اذا اذا علمنا المتقدم وعلمنا المتأخر فما الحل نعمل بالمتاخر على سبيل النسخ. فان جهل التاريخ - [01:08:34](#)

فان جهل التاريخ نلجل الى غير الدليلين. اذا انت في مسألة زمن ورود النصين امامك احتمالات ثلاثة ان تعلم التاريخ او ان تعلم المقارنة او ان تجهل التاريخ والمقارنة. اذا علم التاريخ تعلم يقينا تقدم احدهما - [01:09:04](#)

تأخر الاخر وتعلم المقارنة بمعنى انه يأتي يأتي النصار معا لتقارننا وان يجهل يعني لا هذا ولا ذا وجدت نصين لا تدري هل هما معا متقارنين؟ او لهما مرتبين احدهما متقدم والآخر متاخر - [01:09:27](#)

تماما كما يقولون في مسألة العام والخاص ان يعلم تقدم العام وتأخر الخاص او العكس او ان يعلم التقارن يعني ان يأتي في نص واحد العموم المخصوص بعده او ان يجهل فالجمهور يقولون العام يحمل على الخاص مطلقا - [01:09:47](#)

تقارن او تقدم وتأخر او جهل. الحنفية يقولون لا لا يحمل العام على الخاص الا اذا اقتربنا. والا فالمتاخر منه مناسخ للمتقدم سواء تأخر العام او الخاص هذا التقرير النظري جيد الى ان ايراده في مسألة الادلة المتعارضة لا وجه له - [01:10:06](#)

هل نتصور في ادلة الشريعة ان يتقارن دليلان متعارضان في سياق واحد فلا وجه لذلك تعقبه بعض الشرح ان قوله وان تقارن يعني الدليلان المتعارضان هذا لا وجه له لانه لا يتصور تعارض - [01:10:28](#)

المتنافبين وتقارنهم معا في كلام الشارع بل اما معلوم التاريخ او مجهول. نعم وان جهل التاريخ وان جهل التاريخ وامكن النسخ رجع الى غيرهما. نعم هذا الكلام كله يتعلق بالجملة السابقة في التقارن - [01:10:45](#)

والا يخسر الناظر ان تعذر الجمع والترجح. هذا الذي قلت لك في يرجح ماخذ المصنف رحمة الله عند انعدام الطرق الثلاثة لا تعارض ولا جمع ولا ترجح. وقد قال في صدر المسألة هناك في اول الصفحة - [01:11:04](#)

ان توهم التعادل فالتخيير او التساقط او الوقف قدم التخيير وهنا صرح به قال والا يخسر الناظر ان تعذر الجمع والترجح نعم. فان كان احدهما اعم فكما سبق. وهذا احد مسالك الجمع ان كان احدهما اعم فكما - [01:11:22](#)

سبق يعني تقدم معك هناك في مبحث العموم والخصوص ان يجعل العام اصلا ويخص منه الدليل الخاص وهو ما نسميه بحمل العام الخاص او بالجمع بالتفصيص وقل مثل ذلك في المطلق مع المقيد بشروطه التي مرت بك هناك. انتهى هنا كلام المصنف رحمة الله -

ونحن في درسنا القادم باذن الله تعالى سنشرع في آآ مسائل المرجحات او اسباب الترجيح وهي كثيرة جدا فاما ان نأخذها في مجلس واحد يطول بنا في اللقاء القادم باذن الله او ان نقسمها الى مجلسين نحاول فيها انهاء هذه المراجحة - 01:12:02

لان طريقة المصنف هي سرد هذه المرجحات تباعا وكل جملة تمثل مرجحا نضرب لها مثلا حتى نمر بها على ان ليست محصورة بعدد بل هي اكثر من ذلك وما يذكره الاصوليون في كتب الاصول من المرجحات هي تقريب وتبويب وجمع - 01:12:22

ضرب للمثال ومرجحات الاجتهاد في النظر في الاadle اوسع من ذلك واعم بكثير نقف عند هذا ونستأنف الاسبوع المقبل ان شاء الله تعالى والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين - 01:12:42

الاصل في درس الاسبوع القادم ان شاء الله ان يرجع الى مكانه السابق ما الفرق بين الترجح والتخيير؟ فرق كبير الترجح ان تعمل باحد الدليلين بسبب احد المرجحات التي تقوى بها احد الدليلين لتعمل به - 01:12:59

اما التخيير فهو تخيير بالهوى وانتقاء لاحد الدليلين بلا شيء من المرجحات. ولا يقال بالتخيير الا عند انعدام الطرق الثلاثة ومنها الترجح ما مراده بالقاطعين؟ هل يقصد من حيث الدلالة او من حيث الثبوت؟ الاصل من حيث الثبوت. لانها كذلك. وربما ارادوا بها كذلك الدلالة اذا - 01:13:21

تاوى الدليلان القطعيان فاذا تعارضت عدتنا نصان من القرآن وكان لاحدهما من الدلالة ما هو قاطع والآخر ظني كان القاطع مقدم كذلك يقول فان كان من حيث الثبوت وصح عندي حديث احد مقابل اية فما العمل - 01:13:45

اذا كنت تتكلم عن صورة التعارض المذكورة التي يتناهى فيها دليلان. ف الحديث الحادي هذا ان صحيحة. واجتمعت له من القراء ما يثبت الدليل او ما يثبت بمثله صحة السنة فتعاملوا معها تعامل الدليلين المتعارضين بالمسالك التي مرت في الدرس - 01:14:02

حديث لا عدوى وحديث فمن اعدى الاول كلاهما في نفي العدوى ولعلك تقصد فر من المجزور. نعم هو كذلك. جزاك الله خيرا.

الحديث ان نعم احدهما يثبت العدوى والآخر وينفيه. فالذي اثبت اثبتت - 01:14:21

سببية والذي نفي نفي التأثير بذاته - 01:14:36